المحاضرة 5 و 6
إدارة السيولة

تعتبر إدارة السيولة من المشكلات الرئيسية في إدارة البنوك، فزيادة السيولة تعني أن يضحي البنك بفرص كان من الممكن تحقيقها، وفي حالة العكس أي إذا نقصت السيولة قد يتوقف البنك عن دفع التزاماته مما يؤدي إلى الإفلاس ـ

مفهوم السيولة المصرفية:

السيولة المصرفية تعني قدرة المصرف التجاري على التسديد نقدا جميع التزاماته التجارية والاستجابة لطلبات الائتمان، أو منح قروض جديدة (سواء كان لديه نقد سائل أو إمكانية الحصول عليه عن طريق تسييل بعض أصوله) ـ وتهتم البنوك التجارية بالسيولة أكثر من غيرها من المؤسسات المالية الأخرى لسببين:

- نسبة مطلوباتها النقدية إلى مجموع مواردها كبيرة جدا.
- قسما كبيرا من مطلوباتها يتألف من التزامات قصيرة الأجل ـ

العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية:

إن سيولة المصرف التجاري ليست ثابتة بل هي في تغير مستمر، ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها ما يلي:

- عمليات الإيداع والسحب على الودائع (فالسحب يؤدي إلى تخفيض نقدية الصندوق واحتياطات المصرف التجاري لدى البنك المركزي، مما يؤدي إلى تقليص سيولته ـ
  أما الإيداع فهو يحسن من سيولة المصرف) ـ
- معاملات الزبائن مع الخزينة العامة: حيث تتحسن السيولة المصرفية في حالة كون عملاء المصرف دائنين للخزينة وتتقلص عندما يقوم الزبائن بتسديد الضرائب أو شراء الأوراق المالية الحكومية.
- رصيد عمليات المقاصة بين المصارف، حيث يزداد الرصيد النقدي إذا كان رصيد حسابه الجاري دائن لدى البنك المركزي، والعكس ـ
- كما يمتلك البنك المركزي القدرة على التأثير في السيولة المصرفية من خلال تزويد المصارف التجارية بالنقد المطلوب ـ
- ويؤثر رصيد رأس المال الممتلك في سيولة المصرف، حيث كلما زاد رصيد رأس المال الممتلك زادت السيولة والعكس، وهذا يحدد قدرة المصرف الاقراضية وقدرته على تسديد التزاماته الجارية.

مكونات إدارة السيولة:

يمكن تقسيم إدارة سيولة المصرف إلى قسمين رئيسيين:

- **إدارة الاحتياطيات الأولية**
- **إدارة الاحتياطيات الثانوية**

1) إدارة الاحتياطيات الأولية:

وتعرف الاحتياطيات الأولية على أنها الموجودات النقدية التي يمتلكها المصرف التجاري دون كسب عائد منها، وهي تتألف من أربعة مكونات هي:

- النقد بالعملة المحلية والأجنبية والذهب في الصندوق،
- الودائع النقدية لدى البنك المركزي،
- الودائع النقدية لدى المصارف الأخرى،
- الصكوك قيد التحصيل.

وتنقسم الاحتياطيات الأولية من الناحية القانونية إلى:

- **الاحتياطيات القانونية**: وهي مجموع الأموال النقدية وشبه النقدية التي يحتفظ بها المصرف وفقا للسياسة النقدية التي يحددها البنك المركزي، ويكون الجزء النقدي ضمن الاحتياطيات الأولية ويأخذ شكل نقد في الصندوق وذهب وودائع لدى البنك المركزي، أما الجزء شبه النقدي فيكون ضمن الاحتياطيات الثانوية ويأخذ صورة حوالات الخزينة وسندات الحكومة.
- **الاحتياطيات العاملة**: وهي الأموال النقدية وشبه النقدية التي يحتفظ بها المصرف بموجب تشريعات السلطة النقدية، وهو يحتفظ ببعض منها ويستخدم البعض الآخر وفقا لسياسته المصرفية، ويمكن تحديد مبلغ الاحتياطيات العاملة بالنسبة للمصرف وفقا للمعادلة التالية:
- **الاحتياطيات العاملة = النقد في الصندوق + الحساب الجاري لدى البنك المركزي+ الودائع لدى المصارف المحلية الاخرى + الودائع لدى المصارف الأجنبية في الخارج + الصكوك قيد التحصيل**

2) <u>إدارة الاحتياطيات الثانوية</u>

الاحتياطيات الثانوية هي عبارة عن موجودات شبه سائلة تدر للمصارف عائدا، وهي تشمل على الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة، و التي يمكن تحويلها إلى نقد سائل عند الحاجة.
وتحقق هذه الاحتياطات في مجال السيولة فوائد متعددة من أهمها:

- المساهمة في تدعيم الاحتياطيات الأولية وفي استيعاب ما يفيض من الاحتياطيات الأولية عن متطلبات المصرف.
- كما أنها تسهم في تحقيق نسبة من أرباح المصرف.

وتتكون الاحتياطيات الثانوية من جزئين:
الجزء الأول: محدد قانونا، ويسمى **الاحتياطيات القانونية** وتأخذ شكل حوالات الخزينة وسندات الحكومة.
أما **الجزء الثاني** فيكون محدد بحسب سياسة المصرف أي أنه بمثابة ادخار يستخدم عند الحاجة، كأن يتم تحويل جزء منه إلى احتياطيات أولية أو العكس.
والمصارف التجارية تسعى إلى زيادة أرباحها، لذلك ليس من مصلحتها الاحتفاظ باحتياطيات أولية تفوق حاجتها الفعلية، فبإمكانها استخدام جزء من أموالها في استثمارات قصيرة الأجل كشراء الأوراق المالية، والأوراق التجارية، التي هي بالإضافة إلى كونها مربحة فإنها تتمتع بسيولة عالية.

<u>تقييم كفاءة إدارة السيولة:</u>

تعتمد المؤسسات المصرفية على مجموعة من النسب لتقييم كفاءة السيولة النقدية، مما يجعلها قادرة على الوفاء بالتزاماتها مما لديها من أصول نقدية أو شبه نقدية.
ومن أبرز النسب المالية المستخدمة في هذا الإطار ما يلي:

1- **نسبة الرصيد النقدي**: تشير إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق، ولدى البنك المركزي، ولدى المصارف الأخرى، والأرصدة الأخرى كالعملات الأجنبية والذهب، على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة على ذمة المصرف والواجب تسديدها في مواعيدها المحددة، ويمكن التعبير عنها بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{نقد في الصندوق + نقد لدى البنك المركزي + أرصدة سائلة أخرى}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

ويقصد بالودائع وما في حكمها جميع المطلوبات باستثناء رأس المال الممتلك (رأس المال المدفوع +الاحتياطيات +الارباح المحتجزة).

و زيادة نسبة الرصيد النقدي يعني زيادة مقدرة المصرف على تأدية الالتزامات المالية في مواعيدها المحددة، أي أن هناك علاقة طردية بين نسبة الرصيد النقدي والسيولة.

2- نسبة الاحتياطي القانوني:

يفرض المشرع على البنوك التجارية الاحتفاظ بأموالها بنسبة محددة لدى البنك المركزي، (وفقا لقانون النقد والقرض رقم 90 يفرض البنك المركزي الجزائري على البنوك الأخرى أن تودع لديه في حساب مجمد، احتياطي يدعى بالاحتياطي القانوني أو الإلزامي) -

ويحسب هذا الاحتياطي كما يلي:

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{نقد لدى البنك المركزي}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

أو نسبة الاحتياطي القانوني= الأرصدة النقدية لدى البنك المركزي/ شيكات وحوالات مستحقة الدفع + مستحق للبنوك الأخرى + الودائع بأنواعها.

وتدعم هذه النسبة الموقف المالي للبنك لتأدية التزاماته تجاه المودعين في الظروف غير المعتادة -

3- نسبة السيولة القانونية

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{الاحتياطيات الأولية + الاحتياطيات الثانوية}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

- **الاحتياطيات الأولية = نقد في الصندوق + نقد لدى البنك المركزي + عملة أجنبية وذهب**
- **الاحتياطيات الثانوية = أوراق تجارية مخصومة + سندات الحكومة + حوالات الخزينة + مستحقات على المصارف + أوراق مالية + استثمارات متنوعة قصيرة الأجل**

4- نسبة التوظيف

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{القروض والسلف}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

وهي تعبر عن مدى تمويل المصرف للقروض والسلفيات من الودائع وما في حكمها.

إدارة رأس المال:

مفهوم رأس المال الممتلك:

يعرف بأنه مجموع قيم الأسهم العادية والممتازة المدفوعة من قبل المؤسسين، والمساهمين في بداية حياة المصرف، بالإضافة إلى الاحتياطيات والأرباح التي احتجزها المصرف على مر السنين، أي:

رأس المال الممتلك = رأس المال المدفوع + الاحتياطيات + الأرباح المحتجزة

وظائف رأس المال الممتلك:

من أهم وظائفه ما يلي:

- تمويل المباني والتجهيزات الرأسمالية التي يستخدمها المصرف.
- التوظيف في بداية حياة المصرف (الإقراض والاستثمار).
- تدعيم ثقة المودعين، والسلطات الرقابية.
- تدعيم المصرف لمواجهة الخسائر التشغيلية الناجمة عن ممارسة نشاطاته المختلفة.
- يستخدم في تمثيل المساهمين في مجلس الإدارة.

قياس كفاءة رأس المال الممتلك

يجب أن يكون رأس المال الممتلك متينا وكافيا لتغطية الموجودات الثابتة التي يحتاجها المصرف و الخسائر التشغيلية الناجمة عن عمليات الإقراض والاستثمار.
وهناك عدة مقاييس كمية لمعرفة مدى كفاءة رأس المال الممتلك في المصرف التجاري من أهمها ما يلي:

- **نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات**:

وهي تشير إلى مدى اعتماد المصرف على رأس المال الممتلك في تمويل موجوداته، وتحتسب كما يلي:

$$\text{نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات} = \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{مجموع الموجودات}} \times 100$$

وزيادة هده النسبة يعني تحقيق حماية أفضل للمودعين، وهو ما يهدف إليه البنك المركزي، إلا أنها تؤدي في الوقت نفسه إلى إحداث انخفاض في معدل العائد على رأس المال الممتلك مما يلحق الضرر بالمساهمين .

- **نسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات ذات المخاطر:**

يقصد بالموجودات ذات المخاطر كل موجودات المصرف باستثناء النقد في الصندوق، والأرصدة لدى البنك المركزي، والأرصدة لدى المصارف الأخرى، والسندات التي تصدرها الحكومة سواء حوالات الخزينة أو سندات القرض، وكل القروض بضمان الحكومة.

ويشير المختصون في العلوم المصرفية إلى أن الحجم الملائم لرأس المال الممتلك يتوقف على تشكيلة الموجودات التي يستثمر فيها المصرف، فالمصرف الذي يستثمر معظم أمواله في استثمارات ذات مخاطر منخفضة نسبيا كالسندات الحكومية، يمكنه ممارسة نشاطه برأسمال أقل من مصرف تكون معظم استثماراته ذات مخاطر مرتفعة نسبيا .

الموجودات ذات المخاطر هي الموجودات التي قد يتعرض المصرف عند بيعها إلى بعض الخسائر كالأسهم والسندات غير الحكومية، وكذلك الموجودات التي يصعب تحويلها إلى نقدية كالقروض، والاستثمارات طويلة الأجل .

وتحسب هده النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات ذات المخاطر} = \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{الموجودات ذات المخاطر}} \times 100$$

وتقيس هده النسبة مدى الحماية التي يقدمها رأس المال الممتلك لمواجهة الخسائر التي يتعرض لها المصرف، ويطلق على هده النسبة هامش الأمان، وهو المتاح لمواجهة الاستثمار في الموجودات الخطرة .
و وفقا للجنة بازل لا يجب أن تقل هده النسبة عن 8%.

- **نسبة رأس المال الممتلك إلى الودائع:**

تشير هده النسبة إلى مدى قدرة المصرف على رد الودائع من رصيد رأس المال الممتلك، وهي تحتسب كما يلي:

$$\text{نسبة رأس المال الممتلك إلى الودائع} = \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{مجموع الودائع}} \times 100$$

وتعطي هده النسبة صورة أفضل عن مدى كفاية رأس المال الممتلك . وارتفاع هده النسبة يعني حماية للمودعين .

- **<u>نسبة رأس المال الممتلك إلى القروض:</u>** وتعتبر هده النسبة مقياسا لهامش الأمان في مواجهة مخاطر الفشل في استرداد جزء من الأموال المستثمرة في القروض، ويتم حسابها كما يلي:

نسبة رأس المال الممتلك إلى القروض = <u>رأس المال الممتلك</u> x 100
مجموع القروض

- **<u>نسبة رأس المال الممتلك إلى استثمار الأوراق المالية:</u>**

وتقيس هامش الأمان في مواجهة انخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية، ويتم حسابها كما يلي:

نسبة رأس المال الممتلك إلى الاستثمار في الأوراق المالية = <u>رأس المال الممتلك</u> x 100
مجموع الاستثمار في الأوراق المالية